

النفط والفساد والتهديدات التي تواجه مصالحنا الوطنية: هل نتعلم من درس العراق؟

لويس كارلوس مونتالفان

مصالحنا الوطنية. كما يعوق أهدافنا الرامية إلى تحسين المبادئ الديمقراطية ودعم سيادة القانون في كافة أنحاء العالم. هذا وقد صنّف مؤشّر مفهوم الفساد للشفافية الدولية - وهو تقرير يصنّف البلدان حسب درجة الفساد التي توجد بين السياسيين والمسؤولين في الدولة - نيجيريا في المرتبة 122، وفنزويلا في المرتبة 158، والسودان في المرتبة 173 من حيث درجة الفساد من بين مجموعة الدول التي يبلغ عددها 180 دولة.

وفي الواقع، كان الفساد منتشرًا في كافة أنحاء. حيث يمكن القول بأنه كان جزءًا من ثقافة البلاد بسبب التشجيع الذي كان يلقاه هذا الفساد في حكم صدام حسين. وتشير التقارير إلى أنه "تواجه الحكومة العراقية خطر التراجع بسبب التهريب بالجملة للنفط الوطني إلى جانب أشكال الفساد الأخرى واللذين يمثلان نوعًا من أنواع "التمرد الثاني". وفي عام 2007، قدرت وزارة النفط العراقية أن 700 مليون دولار أمريكي من الدخل تفقد كل شهر بسبب تهريب النفط. هذا ولم يتم تحديد المبلغ

كان الرئيس ثيودور روزفلت يدرك الآثار الخطيرة للفساد على الحكومات والمجتمعات عندما قال عام 1900 "لا يمكن للفساد، أو الذي يغض الطرف عن فساد الآخرين أن يؤدي واجبه نحو المجتمع".

يساعد إنتاج النفط في البلدان المتخلفة في تعزيز وتقوية وتعميق الفساد. ويرجع ذلك إلى أن تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط لا تعد شيئًا يذكر إذا ما قورنت بسعره في السوق العالمي. الأمر الذي يجعل صناديق الحكومات تمتلئ بالدولارات النفطية. مع قلة الشفافية أو المسئولية أو عدم وجودهما من الأساس حول كيفية صرف الموارد المالية للحكومة. إن التهديدات التي تشكلها البلاد المنتجة للنفط على أمننا الوطني مثل إيران تم إدراكها منذ زمن بعيد. لكن اليوم ثمة تهديدات تلوح في الأفق تشكلها بعض البلدان الأخرى مثل فنزويلا ونيجيريا والسودان.

يخلق الفساد جواً يؤدي إلى الديكتاتورية والحكم الفاسد ويساندهما - وكلاهما يشكل خطرًا على

عسكري (MITT) في جنوب بغداد. وكان منسقا لقوات الأمن العراقية في مدينة تلعفر أثناء «عملية استعادة الحقوق». هو الآن طالب متخرج في جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك. بعد حصوله على درجات في الصحافة والاتصالات الإستراتيجية.

خدم لويس كارلوس مونتالفان. النقيب السابق بالجيش الأمريكي. مرتين في العراق مع سلاح فوج الفرسان الثالث في الفترة من 2003 إلى 2006. وكان مشرفًا على نقاط الدخول بين الحدود السورية والعراقية في منطقتي الوليد ورايبة. كما كان قائدًا لفريق انتقالي



الصورة: احتراق معمل تقطير النفط في مقاطعة الكرادة في 10 ديسمبر 2007 أثناء ضربه بصاروخ أطلقه أحد المتمردين صباحًا. وقد كان الهدف المقصود هو المنطقة الدولية، بغداد، ومع ذلك فقد سقطت صواريخ متعددة قريبًا من المنطقة المقصودة، ضاربة معمل التكرير. (U.S. Army, SSG Lorie Jewell)

قلة المسؤولية، واستمتاع القادة المتحفظين بإنفاق الدولارات النفطية تعد أيضًا خصائص دول مثل فنزويلا ونيجيريا والسودان. تتسبب الدولارات النفطية أيضًا في إتلاف دول ضعيفة مثل الذي حدث في فنزويلا بعد اكتشاف حقول النفط عام 1917. حيث قام الدكتاتور جوان فيسنت جوميز بتوزيع الامتيازات على أولاده وأقربائه. وما زال هذا النمط من الفساد مستمرًا إلى الآن في فنزويلا. وبعد سقوط دكتاتورية بيرز جيمينز عام 1958، فشلت سلسلة من الحكومات المنتخبة والأحزاب السياسية الكبرى في وضع حد للفساد. وعلى الرغم من التدفقات الهائلة للدولارات النفطية، وخصوصًا بعد عام 1974، إلا أن أكثر من 65 في المائة من الشعب يعيشون في الفقر المدقع، كما أن الأحزاب السياسية التقليدية قد سُكك فيها واختفت بشكل فعلي، مما ساهم في نشر حركة على امتداد كوبا لاختيار الرئيس هوغو تشافيز لهذا البلد التعيس.

الذي فقد عام 2008 نظرًا "لغياب نظام قياس شامل". وتقوم طوائف الشيعة والسنة والأكراد بتقوية أنفسهم من خلال ممارسات الفساد المستوطنة. فهذه الطوائف لا تؤمن بأن الفيدرالية هي أكثر النظم ملائمة للعراق. لذا فهم يحاولون تعزيز قواهم السياسية والاقتصادية والعسكرية لخدمة ما يؤمنون به. الأمر الذي سيفضي حتمًا إلى نشوب المعارك الدموية بمجرد مغادرة القوات الأمريكية. وتغزز الدولارات النفطية وتقوي هذا الانقسام الطائفي وتعمقه. وأثناء الجولتين اللتين قمت بهما في العراق، لاحظت تفشى الفساد بين قوات الأمن العراقية عند نقاط الدخول على الحدود. ولم يبذل إلا القليل لمواجهة هذا الفساد، سواءً على المستوى العسكري، أو السياسي، أو الاقتصادي.

إن إظهار عدم اكتراثنا هو الذي جعل العراقيين يسلبون من دافعي الضرائب الأمريكية ملايين الدولارات. كما أن الاعتماد المفرط على عوائد النفط، إلى جانب

ظهرت راديكالية تشافيز بوضوح بعد انتصاره الساحق في الانتخابات وذلك إثر تركيز أمريكا على العراق وأفغانستان. وقد نشط تشافيز أيضًا بشكل

لا تؤمن هذه الطوائف بأن الفيدرالية هي أكثر النظم ملائمة في العراق...

كبير لدعم القادة الراديكاليين المنتخبين في بوليفيا والإكوادور ونيكاراغوا، إلى جانب توثيقه الروابط مع إيران. ويشكل استخدامه للدولارات النفطية في شراء أسلحة، وخصوصًا من روسيا، تهديدًا لاندلاع سباق تسلح في أمريكا الجنوبية. وتقول التقارير الصحفية والمعارضة بأن تأييد تشافيز الأخير لحزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية، إلى جانب الاتفاقات المشتركة مع إيران بخصوص المعادن يمكن أي يكون خطة لتزويدهم باليورانيوم.

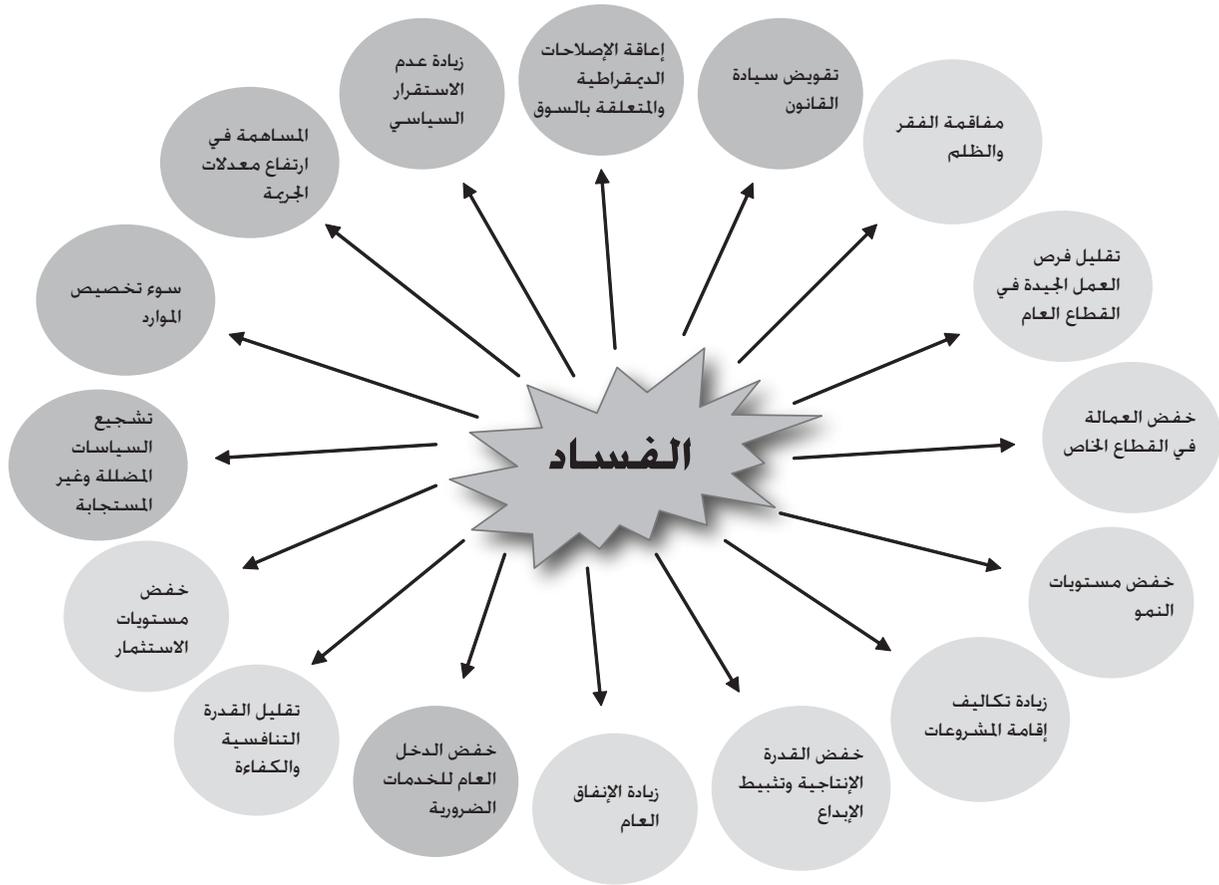
وعلى غرار فنزويلا، يقود الفساد في نيجيريا أيضًا إلى زيادة الفقر وإثارة التطرف. وتبلغ عوائد النفط في نيجيريا ما يزيد على 24.5 مليار دولار كل عام، مما يجعلها أحد أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم. وتصف الخبرات الأمريكية تاريخ نيجيريا بقولها "تعاني نيجيريا منذ زمن بعيد من عدم الاستقرار السياسي، والفساد، إلى جانب البنية التحتية غير الملائمة، وسوء إدارة الاقتصاد الكلي". وحسب تقديرات البنك الدولي لعام 2008، فإنه على الرغم من مخزون الطاقة الهائل الذي يقع في جنوب نيجيريا، إلا أن 80 في المائة من عائدات الطاقة تعود بالنفع على واحد في المائة فقط من البلاد. وتفقد مليارات الدولارات النفطية بسبب الفساد، ويعاني سكان هذه المنطقة من الفقر المدقع. وفي عام 2003،

وصف أسامة بن لادن نيجيريا بأنها هدفًا للحرية. وتعتبر نيجيريا البالغ عدد سكانها 140 مليون نسمة مقسمين إلى طائفتين كبيرتين، المسلمون الذين يسيطرون على الشمال، والمسيحيون وهم غالب سكان الجنوب. مكانًا نموذجيًا للحروب الأهلية والإرهاب. ففي عام 2007، اتهم صاحب جريدة نيجيرية بتلقي أموال من القاعدة لرعاية الإرهاب في أكبر دولة أفريقية من حيث تعداد السكان. وفي شهادة أمام لجنة الشؤون الداخلية حول التنمية الدولية صرح مسئول نيجيري "على الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الثماني قيادة تحالف دولي لمواجهة الفساد. تعد الشفافية والمحاسبة ومكافحة الفساد القاعدة الرئيسية للتعامل مع أية حكومة. إن الفساد أشد خطرًا من الإرهاب".

وتعتبر حالة السودان مشابهة لحالة نيجيريا. فمنذ عام 1999، وبتزايد إجمالي الناتج المحلي للسودان بسبب إنتاجها الهائل للنفط، والذي يعد حاليًا السلعة المصدر الرئيسية للسودان. وتعد جنوب دارفور مثل جنوب السودان غنية بالنفط. لكن الفساد واحد حيث تسبب في عيش سكان هاتين المنطقتين تحت الفقر المدقع. هذا وقد شارك برنامج الغذاء العالمي في حملة إغاثة طارئة للتصدي للمجاعة التي اندلعت في السودان نظرًا لأن

يتسبب الحكم الفاسد وثقافات الفساد المتأصلة في العراق وفنزويلا ونيجيريا والسودان في إجهاض مساعي الولايات المتحدة...

استجابة الحكومة السودانية لم تكن مطلقًا على القدر الكافي، برغم تلك العوائد من النفط.



يعتمد هذا المخطط لتأثيرات الفساد على المعلومات المستمدة من مركز المشروعات الدولية الخاصة. "ورقة قضية الإصلاح الاقتصادي رقم 0409"، 22 سبتمبر 2004. المصدر: مركز المشروعات الدولية الخاصة

الشكل (1) تأثيرات للفساد.

المزيد من الموظفين، والتدريب وتخصيص المزيد من الموارد لتحقيق مزيد من الاستقرار. مما يؤدي إلى تقليل الفقر وتحسين المناخ الملائم للديمقراطية. كما أن على الولايات المتحدة في مكافحتها للتطرف في العراق والعالم خلال القرن الواحد والعشرين ما يلي: (1) إعطاء الأولوية لجهود مكافحة الفساد، (2) تفعيل هذه الجهود، (3) تطبيق الدروس المستفادة من العراق. إننا نغض الطرف عن الفساد أو نرضى به على الرغم من خطورته علينا. إن كلمات لينكولن الحكيمه أثناء الحرب الأهلية الأمريكية تنطبق على موقفنا الحالي: "إنني أرى في المستقبل القريب كارثة تقترب تثير أعصابي وتصيب بالرعشة بشأن أمن بلادنا ... عصر من الفساد على أعلى المستويات سيأتي".

تشكلت القاعدة في السودان. فبعد طرد أسامة بن لادن من المملكة العربية السعودية، أسس مراكز قيادة للقاعدة في الخرطوم، عاصمة السودان، وتقول جارتها، تشاد، أن القاعدة قامت بتسريب مخيمات لاجئين في منطقة دارفور بالسودان.

ومن الواضح أن الحكم الفاسد وثقافات الفساد شديدة الرسوخ في العراق وفنزويلا ونيجيريا والسودان تتسبب في إجهاد مساعي الولايات المتحدة لتعزيز الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

يجب على الولايات المتحدة الأمريكية اتخاذ إجراءات عدائية لمكافحة الفساد والإرهاب وذلك عن طريق تعيين

طبيعة وحالة الحكم الفاسد

لقد قادت الولايات المتحدة ودول أخرى الحرب ضد الفساد العالمي لعقود عديدة.

ففي عام 1977، مرر الكونجرس الأمريكي قانون ممارسات الفساد الأجنبية، الذي يعتبر أن إعطاء المواطن الأمريكي رشوة لمسئول حكومي أجنبي جريمة جنائية. يقول جون براندولينو في خليله "الولايات المتحدة والجهود الدولية ضد الفساد" تلقت جهود مكافحة الفساد دعمًا عالميًا أثناء فترة الثمانينات نظرًا لأن فترة ما قبل ذلك، كان الفساد يناقش بين الحكومات بشكل غير جدي. ومع ذلك، فإن جون براندولينو يؤمن بأن المشهد العالمي قد واجه نهضة ضد الفساد تشارك فيها العديد من الدول بعد تأكدتهم من أن مكافحة الفساد يعد أمرًا ضروريًا لمصالحهم. يصور الشكل (1) التأثيرات الرئيسية للفساد. يقول براندولينو إن هذه التأثيرات هي التي قادت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتبني توصية 1994 بشأن جرم إعطاء الرشوة للمسؤولين الحكوميين. وهي التي قادت فيما بعد دول نصف الكرة الغربي لسن قانون ميثاق الدول الأمريكية لمكافحة الفساد عام 1996.

لقد أُلقت الجهود الدولية التي وضعت لمكافحة الفساد الضوء على الحكم الفاسد في السنوات الأخيرة. ففي عام 2006، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن الإستراتيجية الوطنية لتدويل الجهود ضد الحكم الفاسد. مشيرًا إلى الحكومات والدول التي يستغل فيها من يقبضون على مقاليد السلطة الوطنية ويقومون بعمليات نهب. وتصدرت هذه المبادرة جدول الأعمال الدولي نظرًا للجهود الدولية الأخرى التي تسعى لتقليل الفساد مثل ميثاق الأمم المتحدة ضد الفساد لعام 2003. وقال الرئيس بوش في خطاب له حول الحكم الفاسد:

منذ زمن بعيد، وثقافة الفساد جُهِض جهود التنمية وتحول دون تحقيق حكم عادل. إلى جانب

إفراز الجريمة وعدم الثقة في كافة أنحاء العالم. إن الفساد بأعلى مستوياته الذي يقوم به المسؤولون الكبار في الحكومات أو الذي يتم بطريق الحكم الفاسد يعد إساءة شديدة لاستخدام السلطة. كما يمثل أكثر أنواع الفساد العام ضررًا، وهو يشكل تهديدًا لمصالحنا الوطنية وينتهك قيمنا. ويعرقل الجهود التي نبذلها لتعزيز الحرية والديمقراطية. والقضاء على الفقر. ومكافحة الجريمة والإرهاب الدولي. يشكل الحكم الفاسد عائقًا للتقدم الديمقراطي، وتشوه سمعة المؤسسات الحكومية. وتحرم الشعوب من الازدهار. إن تعزيز إنشاء حكم شفاف وخاضع للمساءلة يعد مكونًا أساسيًا لجدول أعمالنا الخاص بالحرية.

وتهدف الإستراتيجية إلى الحيلولة دون وصول الكليبتوقراطيين إلى المرافق المالية الآمنة، ومحاكمة جرائم الفساد الأجنبية بقوة، إلى جانب تقوية العمل المشترك لمكافحة الرشوة، وتسهيل وتعزيز إعادة إلى الوطن، واستخدام وتوجيه وتحسين القدرات.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود الدولية لمكافحة الفساد والحكم الفاسد، إلا أن إجمالي الإستراتيجيات الدولية ما زال يعتربها النقص البالغ. ويشير الموقف الرهيب في العراق، إلى أن هناك أعمالًا مازالت تحتاج إلى من يقوم بها بهدف تسهيل وتقوية إطار عمل للقضاء على الحكم الفاسد والفساد قبل انسحاب القوات الأمريكية. يقول تاو ونزهاو، باحث في معهد الدراسات الأمريكية التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، إن التاريخ الحديث يثبت الفشل الذريع للإستراتيجيات الجديدة لمكافحة الفساد ومكافحة الحكم الفاسد، ويؤكد على أن التعاون الدولي أصبح أمرًا إلزاميًا: "يحتاج التعاون الدولي إلى مجموعة كبيرة من الآليات الخاصة بمشاركة المعلومات، وملاحقة المفسدين، وتجميد أصولهم التي

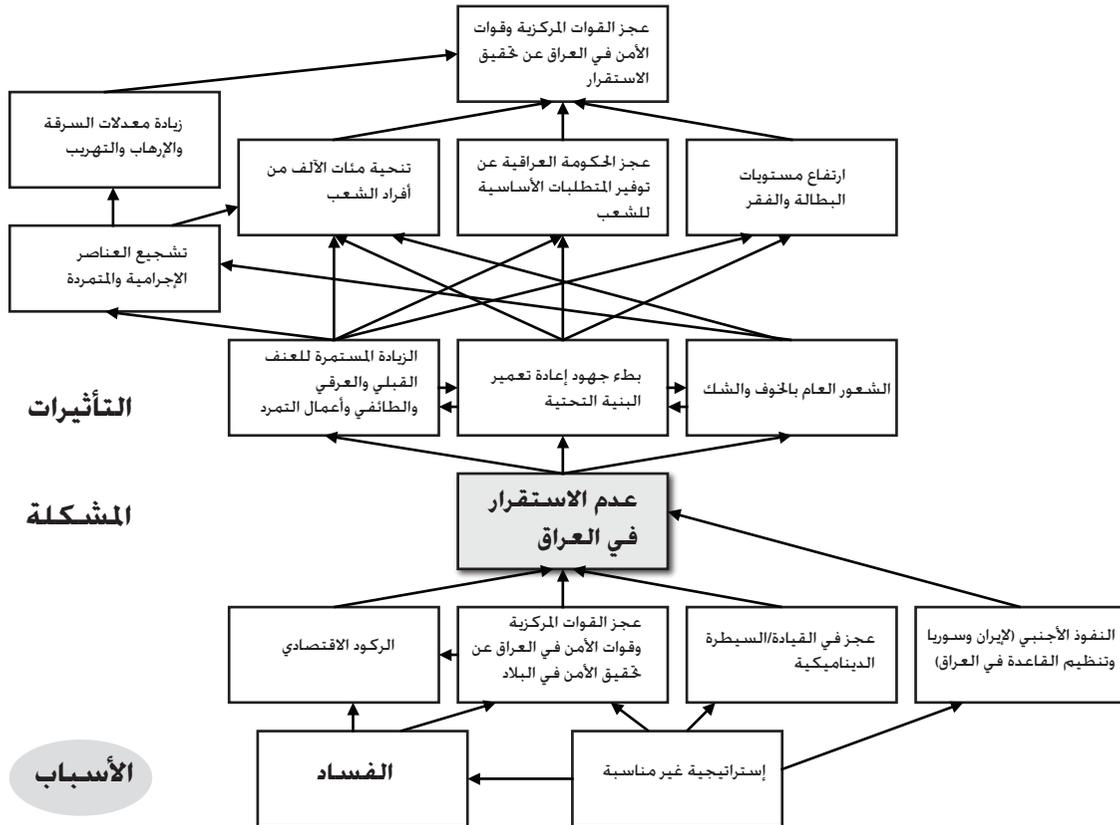
هل نتعلم من درس العراق؟

للفساد من بين الدول الأخرى... ويؤكد مؤشر مفهوم الفساد الخاص بالشفافية الدولية لعام 2008 الرابط البشع بين الفقر والمؤسسات الفاشلة وابتزاز الأموال. وتؤكد الدروس المستفادة من أعمال إعادة الإعمار فيما بعد الحرب في كمبوديا والكونغو وأفغانستان - بوضوح - على ضرورة تطبيق نظام استباقي أكثر شفافية ومحاسبة في العراق. فعلى سبيل المثال، بعد نشوب ثلاثة حروب أهلية أكلت الأخضر واليابس في البلاد، استطاعت جمهورية الكونغو أن تحقق مكاسب اقتصادية وسياسية في الأعوام الماضية، يقول صندوق النقد الدولي أن في الفترة ما بين عامي 1999 و2003، تم تقوية النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي، كما تم تحسين الأداء المالي، إلى جانب تقليل التضخم، وتحقيق مكاسب كبيرة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمان.

حصلوا عليها بالطرق غير الشرعية. وعندما يتم فقط وضع هذه الآليات في نصابها وتشغيلها بشكل فعال تكون بمثابة الشبكة التي تحول دون هروب المسؤولين الفاسدين. ويؤكد تاو ونزهاو أن الثقة المتبادلة هي الدعامة التي من خلالها سيتم التغلب على العقبات التي تسببها إطارات العمل القضائية المختلفة والأيدلوجيات التي تنفرد بها كل دولة.

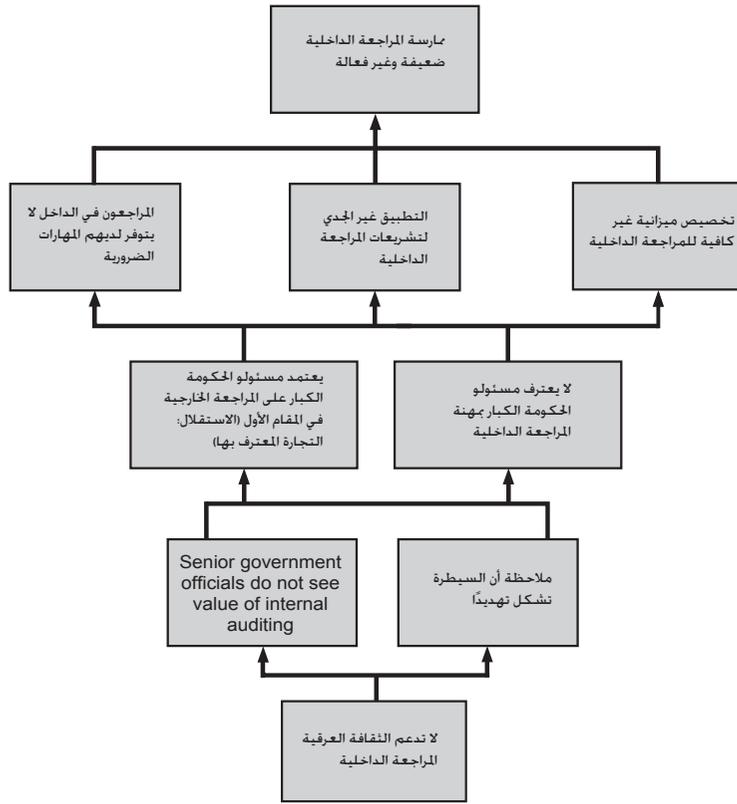
المحاسبة وتدقيق الحسابات في مكافحة الفساد

منذ الإطاحة بصادم حسين عام 2003، ويتسبب الفساد في العراق في إجهاد المساعي التي تقودها الولايات المتحدة (انظر شجرة المشكلات في الشكل (2) الذي يوضح الأسباب والتأثيرات الرئيسية لانعدام الاستقرار في العراق). تظهر العراق أعلى مستويات



المصدر: لويس كارلوس مونتانان وجورج بليينو مونتانان

الشكل (2) أسباب اختلال التوازن في العراق



المصدر: وجورج بولينو مونتالفان وأعضاء من مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكد (IAASB)

الشكل (3) مشكلات المراجعة في البلدان النامية.

البيانات للحصول على تقييم. وفي المراجعة الداخلية. يقوم المراجعون العموميون في شركات الولايات المتحدة الأمريكية - بإجراء فحص وتسليم النتائج لإدارتها. تتبع المنظمات غير الحكومية إستراتيجيات محاسبة ومراجعة لمكافحة الفساد. (بوضوح الشكل (3) العلاقات بين الأسباب والتأثيرات. موضحاً سبب ميول المراجعة إلى الضعف في البلدان النامية).

حققت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) نجاحاً كبيراً في مواجهة الفساد المستشري عن طريق زيادة الشفافية والمساءلة. وفي هندوراس وكازاخستان وروسيا. حققت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية نجاحاً كبيراً عن طريق تشجيعها القوي لتبني أنظمة مراجعة ومحاسبة. إلى جانب تقديم برامج تعليمية للمواطنين حول طريقة عمل حكوماتهم. إضافة إلى ذلك. فقد سعى

وعلى الرغم من أن الكونغو ما زالت تعاني من الاضطرابات الأهلية والمشكلات الإنسانية. إلا أنه قد ظهرت تطورات كبيرة على الحكم وبجودة منتظمة في الفترة ما بين عامي 1998 و2007. ولقد كان لتطبيق آليات محاسبة ومراجعة فعالة بالغ الأثر في هذا التقدم. وفي إجراء يمكن الاقتداء به من قبل الدول الأخرى المنتجة للنفط. قامت السلطات بتعزيز الشفافية في قطاع النفط عن طريق تبني حلولاً إبداعية مثل نشر المعلومات الرئيسية الخاصة بقطاع النفط على شبكة الإنترنت. إضافة إلى ذلك. تشارك جمهورية الكونغو في مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية منذ عام 2005.

وفيما يتعلق بأهمية المحاسبة والمراجعة. يوصى صندوق النقد الدولي بـ "ضرورة اتخاذ الدول مجموعة من الخطوات لتقوية أنظمة إدارة الأموال العامة فيها. مثل صياغة إطار عمل محاسبي ملائم ومتناسك

لمتابعة إنفاق الأموال. وتطبيق المساءلة. وتلبية متطلبات الثقة؛ وتقديم التقارير المالية بصورة دورية ومنتظمة؛ إلى جانب بناء نظام قوي للمراقبة الداخلية لضمان أن الإنفاق العام يتم تنفيذه حسب الميزانية المعتمدة ووفق إطار عمل تنظيمي مقرر. وفي غياب الآليات المحاسبية والمراجعة الفعالة. يظل التقدم في العراق أمراً مستحيلًا. وتتضمن المحاسبة قياس وكشف المعلومات المالية التي يستخدمها صانعو القرارات بهدف الوصول إلى تخصيص فعال للموارد. كما تشمل المراجعة على الجانب الآخر أيضاً من أو كلاً المراجعة الداخلية والخارجية. ففي المراجعة الخارجية. يقوم مراجع مستقل بفحص

الرئيس جيمس ماديسون.³² إن نشر المعلومات من جانب الحكومة على مواطنيها لهو أمراً في غاية الأهمية للحفاظ على استقرار البلاد. هذا ولقد ساهم الرئيس ليندون جونسون كثيراً في تحقيق شفافية المعلومات السياسية عندما قام بسن قانون حرية المعلومات (FoiA) في الرابع من يوليو عام 1966. (من سخرية القدر، استغل الكولونيل ماكماستر هذا القانون ليبرهن في كتابة الصادر عام 1997، *Dereliction of Duty*، والذي يدور حول حرب فيتنام، على أن الرئيس جونسون لم يكن صادقاً مع الكونجرس أو الشعب الأمريكي.) يمنح هذا القانون للشعب الأمريكي الحق في متابعة أعمال الحكومة من خلال منحه الحق في الوصول إلى معلومات الهيئات الحكومية الفيدرالية.³³ لازال هذا القانون سارياً حتى اليوم، فبإمكان الصحفيون والمواطنون الوصول إلى العديد من المستندات (فيما عدا تلك التي تحوي معلومات شخصية خاصة) بموجب قانون حرية المعلومات.

وفي عام 1974، أقر الكونجرس المراجعة القضائية لقرارات الهيئات الحكومية، مما أدى إلى تضييق نطاق استثناء بعض الشئون السياسية من العرض على الشعب. 34 ولقد أتاح هذا القانون للمواطنين مراقبة أغلب الاجتماعات التي تعقدها الحكومة، كما أصبح في مقدورهم حضور تلك الاجتماعات إلا حينما يقدم مجلس الهيئة علناً أسباباً منطقية للاستثناء من الكشف عن المعلومات. تقوم الهيئات الحكومية بالإعلان على الشعب المعلومات التالية قبل عقد أي اجتماع: موقع عقد الاجتماع وموعده وأسماء وعدد المسؤولين الحكوميين المنوطون بالاستجابة لطلبات المواطنين. فضلاً عما سبق، يتعين على الهيئات العمل على ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات من قبل الشعب، بما في ذلك دفاتر الاجتماعات والتسجيلات الإلكترونية للمناقشات التي تمت تغطيتها في كل اجتماع. 35 ومنذ أن تم سن قانون حرية المعلومات، لعب مسؤولي المعلومات

الاتحاد الأوروبي إلى تقليل الفساد في الدول الأعضاء به ومؤسساتها من خلال حث الشركات على تبني أساليب مراجعة داخلية وقواعد سلوك فعالة.

قبل الغزو العسكري الروسي الأخير على إقليم جورجيا المتنازع عليه ثقافياً منذ القدم، كانت جورجيا معياراً ذهبياً محتملاً في ميدان اختبار المحاسبة والمراجعة. ففي عام 2005، اقترحت حكومة جورجيا سن قانون جديد يتعلق بالمحاسبة والمراجعة يهدف إلى بناء إطار عمل قانوني متنسق للمحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد. وقد أسس نموذج حكومة جورجيا إطار عمل تشريعي، ومعايير محاسبية ومراجعة، ومقاييس مراقبة وتنفيذ. علاوة على ذلك، شجع هذا القانون محترفي المحاسبة والمراجعة على المشاركة الفعالة، إلى جانب التعليم والتدريب.

ونظراً للاتفاق الأمني الذي وقع مؤخراً، فإننا في حاجة إلى اتخاذ خطوات ماثلة على الفور لمعالجة الفساد المستشري في العراق. حيث يجب إعداد أنظمة محاسبة ومراجعة داخلية وخارجية على مستوى جميع الوزارات، ووضع المعلومات المناسبة على شبكة الإنترنت. وقد توصل تقرير مكافحة الفساد والحكم العادل التابع للوكالة الدولية للتنمية الدولية إلى أن "مهارات المحاسبة والمراجعة تساهم بشكل كبير في الشفافية في البلدان النامية". وهذا الأمر ينطبق خصوصاً على العراق.

حرية المعلومات وإمكانية الوصول إليها

إن أي حكومة شعبية، بدون معلومات شعبية، أو سبل الوصول إلى مثل هذه المعلومات، ليست إلا مقدمة تمهيدية لدراما هزلية أو تراجيدية؛ أو ربما كلاهما. إن المعرفة ستظل تسيطر على الجهل إلى أبد الأبد: وعلى الشعب الراغب في حكم ذاته أن يسلك نفسه بالقوة التي تمنحها تلك المعرفة.

القائم على المشاركة فيما بين المواطنين في مختلف دول العالم.⁴⁰ إلا إنه لازال هناك العديد من الدول التي لم تقم حتى الآن بسن وتطبيق قوانين حرية المعلومات. بينما هناك دولاً أخرى بها تشريعات معلقة حالياً، وهي الأرجنتين وكينيا وإندونيسيا والأردن وسريلانكا وأوغندا وعشرة دول أخرى.⁴¹ ولسوء الحظ، لم تقم بعد كل من العراق وفنزويلا والسودان ونيجيريا بأية خطوة نحو تطبيق قوانين حرية المعلومات، ووفقاً للقول المأثور، "المعلومات

الولايات المتحدة ليست هي الدولة الوحيدة التي تطبق قانون حرية المعلومات.

هي الأوكسجين الذي تنسمه الديمقراطية". إن فشل الحكومة في نشر المعلومات إنما من شأنه تقييد الرقابة الاقتصادية والاجتماعية للأمم. كما أن غفلة الشعب عن الفساد السياسي الذي يستشري في بلده يساعد على إضعاف الصحة العامة للمجتمع. بينما تمثل الشفافية دماء الحياة بالنسبة للديمقراطية. إن قلة أو انعدام الشفافية لا يسمح باستشراء الفساد فحسب. بل يؤدي كذلك إلى الاستهزاء بالقيم الديمقراطية. ولذا يتوجب على الحكومة إعلام شعبها بكيفية استخدامها للأموال العامة.

طرق مكافحة الفساد الناجحة

يعد كل من التطبيق المسبق للقانون والعمليات السياسية وعمليات المعلومات من العناصر الإستراتيجية الهامة في مكافحة الفساد التي التجأت إليها عدد من البلدان مؤخراً وأثبتت نجاحها. فلقد أحرزت حكومات كل هونغ كونغ وكينيا وكوريا الجنوبية تقدماً ملحوظاً في محاربة الفساد بفاعلية من خلال المعلومات العامة.

العامة دوراً معقداً وهاماً في الطلبات المتعلقة بقانون حرية المعلومات. فهم يتولون تقديم المعلومات إلى وسائل الإعلام وإلى الشعب وفقاً لمعايير مهنتهم. تخضع المعلومات العامة كذلك للحماية من الحذف أو التعديل أو التشويه.³⁷

قام الرئيس بيل كلينتون بتعزيز دعائم قانون حرية المعلومات بواسطة تطبيق قانون حرية المعلومات الإلكترونية لعام 1994. ولقد توجه إلى رؤساء الإدارات والهيئات في مذكرة قائلًا: "أنني أذكر الهيئات أن التزامنا نحو الانفتاح إنما يتطلب منا ما هو أكثر من مجرد الاستجابة لطلبات المواطنين. فكل هيئة تقع على كاهلها مسئولية نشر المعلومات الخاصة بها بمبادرة منها وأن تسعى إلى تحسين سبل وصول الشعب إلى تلك المعلومات عن طريق استخدام نظم المعلومات الإلكترونية. إن اتخاذ هذه الخطوات لهو من شأنه ضمان الالتزام بنص وروح القانون."³⁸

وبالفعل أتاحت نظم المعلومات الإلكترونية للمواطنين المزيد من فرص الإطلاع على عملية الحكم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة ليست هي الدولة الوحيدة التي تطبق قانون حرية المعلومات. فلقد تم الإعلان عن أحكام هذا القانون على الصعيد الدولي في عام 1982 فور إقراره على المستوى الفيدرالي في استراليا. علاوة على ذلك، قامت كل من تركيا وكندا وفنلندا وهونغ كونغ والهند وألمانيا و60 دولة أخرى بسن قوانين مماثلة تكفل حرية الوصول إلى المعلومات.³⁹ ومثلهم مثل الشعب الأمريكي. يتوق مواطنو الدول الأخرى إلى الإطلاع على المعلومات الخاصة بأنشطة حكوماتهم. تقوم المزيد والمزيد من الدول حالياً بنشر معلومات تدبر الموارد على الإنترنت. هذا ويتواصل انتشار قوانين حرية المعلومات في مختلف أرجاء المعمورة. وهو ما يعمل بدوره على تحسين مستوى الشفافية ودعم الديمقراطية والحد من الصراع من خلال التشجيع على الانفتاح ويعزز من التطوير

العديد من المواطنين والذين وصلوا حينها دعم مبادرات مكافحة الفساد.⁴⁵ ولقد نجحت تلك الحملة الإعلامية والإستراتيجية متعددة الأصدقاء، والتي اشتملت على تقنيات مبتكرة لفرض تطبيق القانون، في مساعدة هونج كوخ على أن تصبح واحدة من أقل البلدان معاناة من الفساد.⁴⁶

في عام 2003 بكينيا، قام الرئيس موي كيباكي بتبني إستراتيجية سياسية جريئة والتي أصبحت فيما بعد قصة نجاح مميزة في مكافحة الفساد. قام كيباكي بتأسيس ائتلاف قوس قزح القومي (nARC) الذي يهدف إلى القضاء تماماً على الممارسات غير النزيهة في الحكومة والسياسات الكينية وتحسين مستوى التعليم والقضاء على الفساد وتشجيع النمو الاقتصادي.⁴⁷ هذا ويعد كيباكي أول رئيس كيني يعتلي الحكم على أساس من عدم الفساد، فقبل توليه الرئاسة، كانت كينيا تعد من أكثر دول العالم فساداً.⁴⁸ وبعد المعاناة كثيراً من الفساد الحكومي المستشري على مدار 39 عاماً، أبدى أغلب المواطنين الكينيين سعادتهم لدعم جهود كيباكي في مكافحة الفساد. وعقب تأسيس nARC بفترة قصيرة، قام كيباكي بكل شجاعة بعزل جميع أعضاء مجلس مستشاريه لعدم إخلاصهم لمبادرات مكافحة الفساد وقام بتعيين مجلس جديد يدعم أهداف nARC. وعلى الرغم من تباطؤ التقدم، إلا إنه ثابت، حيث يواصل كيباكي ومجلسه مهاجمة الفساد والتمتع باحترام وولاء ودعم مواطنو كينيا.⁴⁹

تعد كوريا الجنوبية مثلاً على الدعم الذي حظى به إجراءات تطبيق القانون الهادفة إلى محاربة الفساد. وفقاً لمؤشر رصد الفساد لعام 2008 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، تحتل كوريا الجنوبية المرتبة الأربعين من بين 180 دولة فيما يخص مستوى الشفافية ومكافحة الفساد.⁵⁰ إن فشل كوريا في تنفيذ تفويض اللجنة الكورية المستقلة لمكافحة الفساد (KiCAC) في

وتضيف هذه الدروس إلى الخلاصة الوافية لممارسات مكافحة الفساد الناجحة التي تقدم الإستراتيجيات التي يمكن استخدامها في العراق وغيرها من البلدان. بدأت هونج كوخ تتمتع بالرخاء الاقتصادي والاجتماعي عندما قامت الحكومة الاستعمارية البريطانية بإنشاء اللجنة المستقلة لمقاومة الفساد (iCAC) في عام 1974. ولقد تمثلت مهمة هذه المنظمة في العمل على فرض محاربة الفساد بمنتهى الحسم في هونج كوخ. كانت اللجنة المستقلة لمقاومة الفساد تهدف إلى " (1) ملاحقة الفساد من خلال الكشف عنه والتحقيق والمقاضاة؛ (2) القضاء على فرص إتاحة الفساد من خلال طرح ممارسات مقاومة الفساد؛ (3) زيادة وعي الشعب بمخاطر الفساد وتشجيع دعمهم لمحاربة الفساد"⁴²

قبل إنشاء iCAC، قامت عصابات الثلاثي برشوة وابتزاز وتهديد الباعة الجائلين، بينما كان أفراد الشرطة الفاسدين وغير الشرفاء من مسؤولي الحكومة يقومون بحماية تلك العصابات، ومن ثم، تم عزل هؤلاء المسؤولين من مناصبهم فور بدء اللجنة لعملها، ولقد اتبعت iCAC إستراتيجية ثلاثية الأطراف للحد من الفساد في هونج كوخ: التطبيق الحاسم للقانون، زيادة وعي المجتمع، منع الفساد.⁴³ ولقد طالبت iCAC بمجانبة التعليم وعملت على تحسين مستوى الإسكان الشعبي للتقليل من تكاليف المعيشة بالنسبة للمواطنين، وبالتالي من إمكانية قبولهم للرشوة. (انتعشت أنشطة الفساد نتيجة للعدد المحدود الذي كان متوافراً من المساكن وفرص التعليم

إبان حقبة الستينيات من القرن المنصرم).⁴⁴ علاوة على ذلك، قامت حكومة هونج كوخ و iCAC بأبشن حملة إعلامية شرسة ضد الفساد، والتي استخدمت خلالها شعارات معارضة للفساد مثل "لن ينتهي الفساد بدون تدخل من جانبنا، أبل عن حالات الفساد إلى iCAC، ويمكننا يدأ بيد إنشاء عالم أفضل وأكثر عدلاً". ولقد نجحت مثل هذه الشعارات في جذب المشاركة ردود فعل إيجابية من

التوحيد.⁵⁶ عقب أحداث 9/11 وتأخر المباحثات ثلاثية الأطراف. قررت إدارة الرئيس الأمريكي بوش تضمين كوريا الشمالية في "محور الشر". وبناء عليه، تقيدت سياسة سطوع الشمس والتي كان لها أثراً فعالاً إلى حد كبير في زيادة الشفافية بين البلدين. تعثر كذلك التعاون المتزايد بين البلدين اللتان تتبنيان نظامين متعارضين من الحكم والأيدولوجية، والذي كانت نتيجة مباشرة لمبادرات الشفافية. وعلى الرغم مما سبق، لازالت سياسة سطوع الشمس نموذجاً تاريخياً مميّزاً للإمكانيات التي يمكن أن توفرها مبادرات الشفافية حال تنفيذها.

العراق

إن العراق قصة مختلفة كل الاختلاف. يشعر شعب العراق بإحساس عميق من الإحباط وغياب الأمل نظراً لما عانوا منه على مدار سنوات عديدة من فساد عالي المستوى، والمستمر حتى يومنا هذا.⁵⁷ في واقع الأمر يعتبر الفساد واحداً من السمات الثقافية القليلة التي اتخذ منحى مؤسسي في العراق.⁵⁸

بدءً من عام 2003 وحتى يومنا هذا، وهيئة النزاهة العامة العراقية، والتي تسمى الآن بهيئة النزاهة، تتعرض للتقويض المتواصل لمهمتها المتمثلة في مساندة والدفعة بإصدار أحكام قضائية في قضايا الفساد. ومن بين الأسباب العديدة التي أدت إلى ذلك الثغرات القانونية وفساد المسؤولين

وعدم توافر التمويل الكافي ونقص العاملين وقصور الموارد و، وفقاً لقول الصحفي مات كيللي، "قبل كل شيء"، الإهمال الأمريكي.⁵⁹ ووفقاً لستيوارت براون، المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SiGir)، "لم تتسنى لهم الفرصة لإجراز الكثير خلال العام الماضي نتيجة لضعف الإمكانيات."⁶⁰ يجب أن تتحلى كل من قوات التحالف (CF) والحكومة العراقية بالجديّة حيال مواجهة الفساد المستشري كالوباء لمنح العراقيين أي قدر من الإيمان بحكومتهم

عام 2002 كان سيجعل من الإجاز المميز الذي حققته كوريا الجنوبية غير قابل للتحقيق.⁵¹ فخلال السنوات السابقة، كانت الشفافية بين مسؤولي الحكومة تكاد تكون منعدمة: "كانت الوزارات تعمل وفقاً لقواعد مبهمّة غير مدونة وبدون أي مراجعة قضائية. كما تزايد مستوى الفساد وخضعت العديد من شركات الأعمال ومسؤولي الحكومة للمقاضاة بتهمة الارتشاء وغير ذلك من المخالفات القانونية."⁵² وعلى الرغم من ذلك، قل حجم الفساد في كوريا الجنوبية إلى حد كبير منذ تأسيس KiCAC.

تعمل هذه المنظمة على التأكد من قيام الحكومة وهيئاتها بتطبيق سياسات مكافحة الفساد ضد غسيل الأموال والارتشاء وغيرهما من الأعمال الخادعة. هذا ولازال مستوى الشفافية لحكومة جنوب كوريا يلعب دوراً حاسماً في نجاح الدولة في حربها ضد الفساد.

علاوة على ما سبق، جذر هنا الإشارة إلى مثال يصل عمره إلى عقد كامل عندما قامت كلا من الكوريتين الشمالية والجنوبية بتحسين علاقتهما من خلال السعي لتحقيق "سياسة سطوع الشمس للتلاحم".⁵³ قام كل من رئيس كوريا الجنوبية كيم ومستشاره ليم دوغ وون بصياغة سياسة سطوع الشمس، والتي تشجع على التلاحم والشفافية فيما بين مواطني الكوريتين. وبناء عليه، قام مواطنو كوريا الجنوبية بتوفير فرص العمل لمواطني كوريا الشمالية و100.000 طن من الأسمدة و600.000 طن من المواد الغذائية.⁵⁴ إلا أن أبرز إنجازات سياسة شعاع الشمس تمثل في قمة يونيو عام 2000، والتي أتاحت الفرصة لإعادة اتحاد الدولتين.⁵⁵ فلقد تمخضت تلك القمة عن قيام الرئيسان بالتوقيع على بيان مشترك من خمس نقاط، مع تعهد كل منهما بالعمل على سرعة حل القضايا الإنسانية وتعزيز "التنمية المتوازنة للاقتصاد القومي من خلال التعاون والتبادل الاقتصادي" والسعي على نحو مستقل لإعادة

والفردية الخاصة بـ 212 دولة". يضع العراق حالياً في المرتبة 212 فيما يخص "السيطرة على الفساد".⁶³ فيما يلي التوصيات المعنية بجهود مكافحة الفساد في العراق وغيرها من البلدان: وضع وتنفيذ خطة عمل إستراتيجية مشتركة لمكافحة الفساد. في يوليو 2006.

قام مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. بالإبلاغ عن الحاجة إلى وضع برنامج مشترك بين السفارة الأمريكية والعراق لمكافحة الفساد. وفي يونيو من عام 2008، قامت الولايات المتحدة بوضع إستراتيجية لمكافحة الفساد والتي. وفقاً للمفتش العام لإعادة إعمار العراق. "تفتقد إلى المعايير التي تربط بين أنشطة البرنامج والأهداف المرجوة منه. علاوة على غياب الأساس الذي يمكن قياس مدى التقدم الذي تم إحرازه وفقاً له. وبالتالي. لم تقم الحكومة الأمريكية بوضع أساس لتقييم تأثير البرنامج على الحد من الفساد في العراق. الأمر الذي يترك استثمارات البرنامج المستقبلية عرضة لمخاطرة الإنفاق المبذر وعدم جدواه وعدم الفاعلية".⁶⁴

● التأكيد على ضرورة قيام الحكومة العراقية بكل ما يلزم لتوفير العمالة الضرورية ودعم وتمويل تدابير مكافحة الفساد. في أغسطس 2008، أعلن مكتب المسائلة الحكومية أن المسؤولين العراقيين أكدوا على أن "هناك عجزاً في العاملين المدربين في مجالات الميزانية وتدبير الموارد وغير ذلك من المتخصصين من يمتلكون المهارات الفنية الضرورية وهو ما يمثل أحد العوامل التي تحد من قدرة الحكومة العراقية على تخطيط وتنفيذ إنفاق رأس المال".⁶⁵ وتعود تلك الحقيقة جزئياً إلى "الافتقار الشديد" للفنيين الذي هربوا من البلاد لاجئين في الأغلب إلى البلدان المجاورة. يجب جذب الكثيرين منهم للعودة إلى العراق مع ضمان حصولهم على رواتب مرتفعة وحماية خاصة. ولقد ذكر المفتش العام لإعادة إعمار العراق "أن ضعف نظم تدبر الموارد والميزانية والمحاسبة يمثل مخاطرة

الفدرالية الجديدة. وسوف يستمر هذا التشاؤم الشديد إذا ما عجزت قوات التحالف والمسؤولون العراقيون عن وضع تدابير فعالة للقضاء على الفساد. إلى جانب ضرورة دعم إستراتيجيات مكافحة الفساد القائمة

...وسوف يستمر هذا التشاؤم... إذا ما عجزت [قوات التحالف] والمسؤولون العراقيون عن وضع تدابير فعالة للقضاء على الفساد.

والعمل بحماس على وضع إستراتيجيات جديدة. كذلك يمكن للدروس المستفادة من إجراءات مكافحة الفساد التي اتخذتها كل من هونج كونج وكينيا وكوريا الجنوبية وغيرها من البلدان أن تساهم في الحد من ذلك الفساد المستشري في العراق ويقوم بتقويضه.

ما بعد العراق

في التقرير الصادر في يناير 2007، أوصى مكتب المسائلة الحكومية (GAO) بأن يعمل مجلس الأمن القومي على تحسين إستراتيجيته الراهنة من خلال "وضع أدوار ومسئوليات واضحة وتحديد المساهمات المستقبلية والوقوف على الموارد الراهنة والمستقبلية".⁶¹ إضافة إلى ذلك. حث التقرير الولايات المتحدة والعراق والمجتمع الدولي على "تطوير إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد".⁶² ولقد تم بالفعل وضع عدداً من المبادرات الهادفة إلى تحسين مكافحة الفساد ودعم الشفافية من قبل وزارة الخارجية (dos) ووزارة الدفاع (dod) مع دعم بعض المنظمات الحكومية الدولية (iGos). وعلى الرغم من ذلك. فإن مشروع مؤشرات الحكم في أرجاء العالم التابع للبنك الدولي. والذي "يبلغ عن مؤشرات الحكم الإجمالية

● وضع مبادرات لتحقيق شفافية حرية المعلومات (Foi) الوصول إلى المعلومات (Ati). يلزم قيام جميع وزارات العراق بتعيين مسئولين عن المعلومات العامة وإمدادهم بالدعم الكامل للتوافق مع تشريعات ومبادرات Foi/Ati الجديدة. يمكن أن يؤدي توفير قدر أكبر من الحوار المفتوح والوصول إلى المعلومات إلى الحد من عدم الثقة الشائعة بين القبائل والعشائر والمجموعات العرقية الأخرى. يجب أن يتوافر لدى الحكومة العراقية والشعب المزيد من المعلومات للدفع قدماً بالتفاهم والمصالحة.

أن ضعف نظم تدبير الموارد والميزانية والمحاسبة يمثل مخاطرة خاصة في العراق حيث يجب أن تتواءم تلك النظم مع التنفيذ الفعال للمشروعات الرأس مالية مع الحماية ضد الفساد الملحوظ المنتشر في كافة أرجاء البلاد.

● التعجيل بتنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية العراقية (iFMis). في عام 2008، أبلغت منظمة المسائل الحكومية أن "بدأت UsAid تنفيذ نظام iFMis في عام 2003، إلا إنها قابلت الكثير من حالات التأخير (6 سنوات) وقامت بتعليق نظام iFMis في يونيو 2007". وفي ديسمبر من عام 2006، قامت UsAid بإبلاغ siGir أن مشروعها الجديد الحكم الاقتصادي 2 يتضمن تأسيس iFMis، والمصمم لتحسين نظام الميزانية والمحاسبة وإدارة النقد بالوزارات بحلول سبتمبر 2007.⁶⁹ إلا أن تقرير siGir الصادر في يوليو 2008 يشير إلى أن "استمرار التقدم البطيء في تنفيذ iFMis الجديد يحد من شفافية وفاعلية نظام الموازنة العراقي".⁷⁰

خاصة في العراق حيث يجب أن تتواءم تلك النظم مع التنفيذ الفعال للمشروعات الرأس مالية مع الحماية ضد الفساد الملحوظ المنتشر في كافة أرجاء البلاد.⁶⁶ تم تخصيص 10 مليون دولار من أموال إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى برنامج مكافحة الفساد التابع لوزارة الخارجية، إلا أن الولايات المتحدة أصدرت توجيهاتها بأنه "لن يتم تعيين أكثر من 40% من الأموال المخصصة للبرامج المعنية بدور القانون لمساعدة الحكومة العراقية حتى يقوم وزير الخارجية بالإبلاغ بأنه قد تم وضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد وأنه جاري تطبيقها من قبل الحكومة العراقية. مع قيام وزير الخارجية بتقديم معلومات إضافية إلى لجان الكونجرس.⁶⁷

● المساعدة في إعداد وإقرار تشريع عراقي جديد لمكافحة الفساد ورفع مستوى الشفافية. يتعين على الحكومة العراقية إعداد وإقرار تشريعاً مائلاً لقانون سطوع الشمس الأمريكي الصادر عام 1976، مع إدخال التعديلات المناسبة. إضافة إلى التشريعات الأخرى المعنية بحرية المعلومات بهدف توفير مزيداً من الشفافية. وكما هو الحال بالنسبة إلى iACA في هونج كونج، يلزم سن تشريعاً جديداً يمنح المزيد من سلطات تنفيذ القانون إلى هيئة النزاهة العراقية والمجلس الأعلى للمراجعات لإتاحة المزيد من "الإمكانات" للقدرة الاستقصائية للهيئة.

يتعين على كل من لجنة عمل القانون والنظام ولجنة العمل الأمريكية العراقية المشتركة ولجنة مكافحة الفساد العراقية المشتركة، بالتعاون مع سيادة السفير لورينس بينديكت (منسق مبادرات مكافحة الفساد)، مراجعة كافة القوانين القائمة لتحديد أي التشريعات لا يتم تطبيقه وأيهم قيد التنفيذ وأيهم يلزم إضافته. حتى يمكن الحكم في قضايا الفساد بسرعة وعدالة. يلزم تغيير قانون الإجراءات الجنائية العراقي، الفقرة 136 ب، والصادر عام 1971 بواسطة النظام العراقي، حيث يكفل للوزراء الحق في تحديد ما إذا كان يتم محاكمة المتهمين في قضايا فساد.⁶⁸

يعد تأمين الحدود ومنافذ الدخول أمراً في غاية الأهمية لتحقيق أمن العراق كما إنه المفتاح إلى الحد من تسرب عائدات الحكومة وإمدادات ومواد إعادة الإعمار إلى خارج الدولة. ويعد تهريب النفط هو المشكلة الأكثر شيوعاً وخطورة على الإطلاق.⁷⁵ حيث أن غياب نظم قياس في حقول البترول يسهل من عمليات التهريب.⁷⁶

● تعيين والاستعانة بمستشارين على كافة المستويات. وفقاً لتقرير صدر مؤخراً من siGir. "هناك بعض الوزارات العراقية التي تمنع مستشاري الولايات المتحدة من الإطلاع على ميزانياتهم (مثل وزارة الكهرباء). الأمر الذي يفاقم من تحديات التخطيط المالي الناجمة عن تقلب أسعار النفط. ولقد قامت الحكومة العراقية بتخصيص 20 مليار دولار لمشروعات إعادة إعمار العاصمة خلال عام 2008، إلا أن القيود المفروضة على الإطلاع على بيانات ميزانية العراق تحدد من معرفة الولايات المتحدة بالمعدلات الحقيقية لتنفيذ الميزانية."⁷⁷

يجب أن تكون المجموعات الاستشارية الأمريكية جزءاً من جهود مكافحة الفساد على جميع الأصعدة.⁷⁸ إلا إنه لازال هناك عجزاً في الموظفين حتى على المستوى الوزاري. فعلى ذلك المستوى تحديداً، يلزم إتاحة الشفافية الكاملة للمجموعات الاستشارية الوزارية وإلا سيبقى الفساد واحداً من أصعب العقبات التي تعرقل الوصول إلى الحكم الذاتي.

مجموعات الانتقال العسكرية، والتي تستخدم تقييماً منقحاً للاستعداد الانتقالي مع معايير الفساد. يجب لها أن تعكس وضع الفساد داخل وحدات isF على كافة المستويات.

● طلب المزيد من المساعدة من iGos. يلزم على منظمات مثل البنك الدولي و Imf زيادة تعييناتهم من الخبراء للمساعدة في عملية تطوير التخطيط الاقتصادي والمالي. كما يتعين على تلك المنظمات تقديم المزيد من المشروعات لتعزيز الحكم العراقي.

هناك حاجة ماسة للأجهزة والبرامج لتحسين إمكانيات إجراءات المحاسبة والمراجعة العراقية، والتي لازالت تتم يدوياً هذا علاوة على قيام المحاسبين غير الأكفاء، والذين يفتقرون إلى نظم المحاسبة والمراجعة الكافية، بسوء إدارة مليارات الدولارات العراقية والأمريكية.⁷¹ رداً على الأسئلة التي وجهت إليه بشأن عدم استعانتته بنظم للمحاسبة والمراجعة للإشراف على جهود إعادة الإعمار. قال الأدميرال المتقاعد ديفيد أوليفر، مدير CPA السابق للإدارة والميزانية والمستشار الأول لوزارة المالية العراقية، معلقاً على أموال العراق:

لقد اختفت مليارات الدولارات من أموال العراق. نعم أدرك ذلك، وأقول ما الفارق الذي يمكن تحقيقه؟⁷² إن خسارة مليارات الدولارات العراقية نتيجة لغياب المحاسبة قد فاقم من ثقافة الفساد وكلف دافعي الضرائب الأمريكيين مليارات لا تعد ولا تحصى، كما ساهم في تطور صور التمرد.

● الضغط على الحكومة العراقية لتعيين والإبقاء على والاستعانة بمراقبين عموم على الوزارات بدرجة وزراء. في يناير 2008، قام رئيس الوزراء الأسبق نوري كمال المالكي بتسمية عام 2008 "عام مكافحة الفساد" للعراق. ولقد قامت الحكومة مؤخراً بطرد "ما يتراوح ما بين بضعة إلى 17" مفتش عمومي بدرجة وزير.⁷³ وافق العديد من كبار المسؤولين العراقيين والأمريكيين على إنه هناك ما يتراوح من 7 إلى 9 مراقب قد تم إقالتهم بالفعل أو إجبارهم على الاستقالة.⁷⁴ وبينما يمنح الدستور العراقي لرئيس الوزراء الحق في إقالة المراقبين، فإن مثل هذه الإجراءات موالية ظاهرياً، بل إنها قد تدل على زيادة طغيان الفساد وإساءة استخدام النفوذ.

● تطبيق قانون لمكافحة تهريب النفط بكل الحسم. وفي هذا الإطار، يجب إغلاق منافذ دخول العراق البالغة 19 منفذاً، حيث تمر عبر الحدود سنوياً بضائع تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، فضلاً عن آلاف الأشخاص. لذا،

المتحدة من جانبها بعض الخطوات لوضع إستراتيجية جديدة للسياسة الخارجية تتواءم مع الحقبة الجديدة في عام 2001، إلا أن أحداث 9/11 قد أدت إلى تغيير جذري في سياستنا القومية وشن الحرب على الإرهاب. ومع أهميتها، تبرز تلك الإستراتيجية التدابير اللازمة لمواجهة العناصر والحكومات الخادعة التي ترعى بالفعل الإرهاب. إن مواجهة الرسالة التي يتردد صداها مع الإرهابيين والمتطرفين إنما يتطلب إستراتيجية شاملة في العراق وفي مختلف دول العالم.⁸¹ ويجب أن تشمل تلك الإستراتيجية على إجراءات خاصة بمكافحة الفساد. والذي يمثل تحدياً خطيراً أمام إرساء حكم صالح في العراق.⁸² إن ثقافة الفساد المتوارثة في العراق قد تفتشت على نحو وبائي منذ غزو العراق في 2003 وهي تقوّض كل ما نبذله من جهود لتحقيق استقرار الدولة.

إن اتفاقية وضع القوات الأمنية في العراق التي أقرها مؤخراً البرلمان العراقي تقضي بضرورة انسحاب كافة القوات بحلول عام 2011. ولقد تعهد الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما خلال حملته الانتخابية أن يقوم بسحب كافة القوات خلال أول 16 شهراً من فترة ولايته. وأياً كان الجدول الزمني الذي يتم تنفيذه فعلياً من الضروري وضع تدابير مكافحة الفساد القائمة على نظم قوية على قمة الأولويات الإستراتيجية حتى يتأتى تحسين إمكانيات الحكم في ظل الحالة المتردية الراهنة التي يعاني منها العراق.

هناك إجهاداً جديداً يظهر إلى الوجود. فالأمم التي يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على النفط تعاني من مستوى مرتفع من الفساد. ومن ثم تثير التطرف.⁸³ وحتى يتسنى لنا هزيمة التطرف في العراق وفي مختلف بلدان العالم خلال القرن الواحد والعشرين. يتعين على الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة ضد الفساد بكل أنواعه لتحقيق النصر المنشود في تلك الحرب الطويلة والحاسمة.⁸⁴

● تطوير مذهب مقاومة الفساد وتنميته على نحو مشترك. إن قانون مكافحة التمرد رقم 3-FM-24 وقانون عمليات الاستمرار 3-FM-07 الجديد إنما يتناولان الفساد فحسب. هذا ويعول 3-FM-07 جهود مكافحة الفساد في الأغلب إلى UsAid، إلا أن موظفي وزارة الدفاع لازالوا يحتلون الغالبية العظمى من المناصب الاستشارية في الحكومة العراقية. إن إستراتيجية UsAid لمكافحة الفساد (2005) تعد جديدة تماماً ويلزم تطويرها أكثر فأكثر من خلال التعاون ما بين الهيئات.⁷⁹ الفساد يقوّض الديمقراطية. إذا كان هدفنا الرئيسي هو أن نخلف ورائنا عراق مستقرة ديمقراطية. يلزم علينا أن نضع في المقام الأول التنظيم المؤسسي لنظم مستدامة قوية لمكافحة الفساد. إن التوصيات المذكورة أعلاه تمثل إضافة إلى المناقشة الجماعية المعنية بكيفية تقدم أمريكا والعراق إلى الأمام. هذا علاوة على المزيد من التوصيات الموضحة في الشكل 4 أدناه. يتعين على العسكرية الأمريكية التطور سريعاً للتعامل بفاعلية مع الوضع الراهن والتهديد القائم.⁸⁰ وحسبما قال وزير الخارجية الأسبق كولين باول. يجب علينا "العمل داخل الحكومة العراقية لنفعل كل ما في مقدورنا لتوفير المعدات والمستشارين وكل ما قد يلزم القوات العراقية المسلحة لتكون أكثر كفاءة. علاوة على تدريب قائديهم."

المحصلة النهائية

مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، أدرك الإجماع العالمي أن الفساد يقوم على نحو بالغ بتقويض شرعية الدول الديمقراطية وأن الحد من هذا الفساد لهو أمراً حتمياً للارتقاء بمستوى التماسك الاجتماعي وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية. وبصفتها أقوى دول العالم، اتخذت الولايات

SOCIAL

غرز عدم التقبل الاجتماعي للفساد
إعداد خطط لتوفير التغطية الإعلامية لمسنولي المعلومات
توفير FOI وATI
عقد اجتماعات مع رواد الأعمال
توفير سبل التعاون بين المنظمات الحكومية والمجتمع المدني
عقد جلسات استماع مفتوحة لمناقشة التشريعات التمهيدية
والصحفيين

غرز احترام القانون
تقييم مستوى شفافية الحكومة
عقد اجتماعات مع المنظمات غير الحكومية والزعماء الدينيين
عقد خالقات مع المنظمات غير الحكومية
تعيين مسنولي معلومات لسحب الثقة من المسنولين الفاسدين

زيادة احترام
الشعب للقانون
والحكومة

ECONOMIC

إصلاح السياسة الاقتصادية
إدارة الميزانية
حديث إدارة الضرائب والجمارك
الشفافية في إدارة الشركات
تبسيط إجراءات تسجيل الشركات
طرح مناقصات تتسم بالشفافية

خليل التشريعات المعنية بالمشترقات والخصخصة
وضع وتطبيق خطة متكاملة للإدارة المالية
نشر على الإنترنت كل ما يخص RFPs وغيرها من عمليات تدبير الموارد
تعديل رواتب موظفي الحكومة
تعزير إمكانيات الحاسبة والمراجعة

نمو القطاع
الخاص
تحقيق فاعلية
القطاع الخاص

RULE OF LAW

تنظيم إطار العمل القانوني
مقاضاة الخالفات التي يرتكبها كبار المسنولون بواسطة هيئات مستقلة
وضع وتطوير خطة عمل لمكافحة الفساد
دعم تنفيذ العقود
نشر قوانين مكافحة الفساد
إلغاء مركزية المسائلة

وضع وتطبيق قوانين خاصة بتضارب المصالح
منع المدانين في قضايا فساد من تولي مناصب حكومية
إعداد وإقرار قوانين خاصة بالفساد
وضع وتطبيق قانون معني بتضارب المصالح
وضع إجراءات معنية بتنفيذ القانون
تشديد عقوبة التورط في أعمال فساد

زيادة الأمن
والاستقرار وتوفير
حكم قوي

POLITICAL

شفافية تمويل الأحزاب
إحياء السلطة واحترام الحكومة
تعزير برامج مكافحة الفساد
نشر نتائج التصويت البرلماني

وضع المسنولين تحت المسائلة
القضاء على أحادية المصدر
تعزير الحوار بين الزعماء
إعلان البيانات المالية الخاصة بمسنولي الحكومة
بث اجتماعات الهيئات الحكومية على التلفزيون

تحقيق المزيد من
الشفافية والتفاهم
بين الطوائف والمصالح
السياسية

الشكل 4: خطوط عمليات مكافحة الفساد

الحواشي

1. ثيودور روزفلت الخامس. الحياة الكادحة: مقالات وخطب (وايت فيش، إم تي: كيسينجر للنشر)، (129)
2. الشفافية العالمية. "مؤشر رصد الفساد"، 2008
3. كين هيرمان. "باون: الفساد في العراق هو حركة عمرد ثانية". جريدة أتلانتا-الدستور، أغسطس 2008 وتقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (سي جي). "تقرير ربع سنوي" 30 أكتوبر 2008، 8.
4. سي جي "تقرير ربع سنوي ونصف سنوي" 7 يناير 2007.
5. KPMG إنترناشيونال. تمويل التنمية بالعراق. نتائج مؤقتة (مسودة) للوضع بتاريخ 30 يونيو 2008. اجتماع أي أنه إم بي خلال الفترة من 20-21 أكتوبر 2008 "استعراض المعلومات المالية للحكومة المؤقتة تقدمها هيئة المراجعة المالية المستقلة".
6. لويس كارلوس مونتانان. "خسارة العراق. حمولة واحدة في مرة واحدة" نيويورك تايمز (أوبيد) 14 يناير 2007.
7. نص (إتش آر) 7068 "مكافحة الإرهاب في الغرب وقرار حظر تخصيص اليورانيوم لعام 2008" "العنوان الأول - مكافحة الإرهاب في العالم الغربي" العنوان الثاني 101، 7-13.
8. نفس المصدر: كيلى هيرن. "الاتفاق الإيراني مع فينيزويلا يثير مخاوف من صفقات اليورانيوم" واشنطن تايمز. 13 مارس 2007.
9. معهد مراقبة الدخل. 2008. www.revenuewatch.org.
10. "نيجيريا. صحيفة حقائق عالم السي أي إيه، ديسمبر 2006.
11. مكتبة الكونجرس - إدارة البحوث الفيدرالية، "ملف الدولة: نيجيريا" يوليو 2008، 10.
12. "اتهام رئيس نيجيريا بتمويل الإرهاب" أسدوشيتد برس، 17 يناير 2007.
13. نفس المصدر
14. نوهو ريبادو. الرئيس التنفيذي. لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية. جمهورية نيجيريا الاتحادية. شهادة لدى اللجنة الفرعية المعنية بشئون أفريقيا. منظمة حقوق الإنسان العالمية والعمليات الدولية للجنة حول العلاقات الدولية. بيت المندوبين. الجلسة رقم 109 للكونجرس. 18 مايو 2006.
15. برينسيبتون إن ليمان. "الحرب ضد الإرهاب في أفريقيا" أفريقيا في عالم السياسة: إصلاح النظام السياسي. دونالد روثنشييلد وجون دبليو هاريسون. إصدارات يناير 2008، 276.
16. أبراهام لينكولن. "خطاب إلى العقيد ويليام إف إلكينز". موسوعة لينكولن. أبتشر إتش شو (إن واي) ماكميلان. 1950، 21 نوفمبر 1864).
17. روبرت تارون. "أسس قانون ممارسات الفساد الخارجي- ما الذي يجب أن يعرفه المستشار العام. ومحامي المعاملات التجارية. ومدير مكافحة الفساد" أبريل 2006.

46. «اتلاف قوس قزح القومي» ويكيبيديا، 29 مارس 2007.

47. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «مطالبة عمليات الدعم للشعب الكيني بإصلاحات مكافحة الفساد» الصحراء الأفريقية، 2005.

48. أليكس ندويجا، «توقيع كيباكي لقانون لجنة العدل والحقيقة»، المعيار: إصدار على شبكة الويب، 28 نوفمبر 2008.

49. «مؤشر رصد الفساد- 2008»، الشفافية العالمية.

50. «العادات القديمة لـ Korea inc 'Habits Die Hard For Graft Prone».

وكالة فرانس برس، أخبار جنوب كوريا، 7 مايو 2006.

51. «ملف الدولة: جوب كوريا» أخبار البي بي سي، 14 مارس 2007.

52. كوجودان أوه، «الإرهاب يؤدي إلى كسوف سياسة سطوع الشمس: العلاقات الكورية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية»، مجتمع آسيا (مارس 2002).

53. نفس المصدر.

54. نفس المصدر.

55. نفس المصدر.

56. جين باري ماكافري، الجيش الأمريكي، «بعد تقرير العمل»، 26 مارس 2007.

3. كوينزكالي، أحدث إصدارات aar لجين ماكافري (4 نوفمبر 2008) لم يرد بها أية إشارة إلى جهود مكافحة الفساد أو الشفافية بينما يذكر تقرير DoD لستمبر 2008، قياس الاستقرار والأمن: تقرير إلى الكونجرس، «إشارات مرجعية إلى مكافحة الفساد والشفافية بعدد 33 مرة بما في ذلك إشارة مهمة تفيد، «التخلص من الفساد من خلال الشفافية المتزايدة يجب أن يظل أولوية قصوى»، 9.

57. مكتب المفتش العام الخاص المعني بإعادة إعمار العراف، «القيام بعدد من جهود مكافحة الفساد في العراق: الولايات المتحدة تتخذ إجراءات مناسبة في العراق، ولكن يتبقى الكثير» يوليو 2008، 2.

58. ما كلي، الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، «ذهاب الفساد حرا تطبيقاً دائماً في العراق»، 28 نوفمبر 2008.

59. نفس المصدر.

60. Gao، «التأمين وإعادة الاستقرار وإعادة إعمار العراق: عوائد الدخل في العراق، الفائض والمصروفات، أغسطس 2008، 18».

61. نفس المصدر.

62. البنك الدولي، مشروع مؤشر الحوكمة العالمي، «شئون الحوكمة» 2008، <http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp>.

63. مكتب SiGir، «القيام بعدد من جهود مكافحة الفساد في العراق: الولايات المتحدة تتخذ إجراءات مناسبة في العراق، ولكن يتبقى الكثير» يوليو 2008، 2.

64. Gao، «التأمين، وإعادة الاستقرار وإعادة إعمار العراق: عوائد الدخل في العراق، الفائض والمصروفات، أغسطس 2008، 18».

65. نفس المصدر.

66. مكتب SiGir، «التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس» 30 يوليو 2008، 229.

67. مكتب SiGir، «الاستطلاع المشترك لبرنامج مكافحة الفساد التابع للسفارة الأمريكية بالعراق»، 06-SiGir-021 28 يوليو 2006 و 08-SiGir-023 «القيام بعدد من جهود مكافحة الفساد في العراق: الولايات المتحدة تتخذ إجراءات مناسبة في العراق، ولكن يتبقى الكثير» يوليو 2008، 2.

68. برونو سيلفيستر، «محااربة الفساد في العراق- معركة عصبية» أخبار البي بي سي، 9 مارس 2007.

69. مكتب SiGir، «التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس» 30 يوليو 2008.

70. انظر اللجنة البرلمانية المعنية بالمراقبة والإصلاح الحكومي، «نص: جلسة سماع حول سلطة التحالف المؤقتة وإعادة إعمار العراق»، 6 فبراير 2007، و راجف تشاندراسكران، الحياة الإمبراطورية في مدينة الزمرد، 157، 2006، Knopf-60.

71. نفس المصدر.

72. جيمس جلانز و رياض محمد، «العراق يستغني بهدوء عن مسئولولي مكافحة الفساد» نيويورك تايمز، 18 نوفمبر 2008.

18. جون براندولينو، مدير مبادرتي مكافحة الفساد والحوكمة بوزارة الخارجية الأمريكية، مكتب الخدرات الدولية وشئون، «الولايات المتحدة والجهود الدولية لمكافحة الفساد»، «تقرير آداب المهن الفيدرالية» يناير 2003.

19. نفس المصدر

20. تاو وينزهاو «الجهود الدولية لاحتواء الفساد»، تشاينا ديلي، 7 سبتمبر 2006.

21. جورج ديليو بوش، «بيان رئيس الدولة حول الفساد الحكومي»، البيت الأبيض، 10 أغسطس 2006.

22. وزارة الخارجية الأمريكية، «الاستراتيجية القومية لتوحيد الجهود الدولية ضد الفساد الحكومي»، صحيفة وقائع، 10 أغسطس 2006.

23. تاو وينزهاو «الجهود الدولية لاحتواء الفساد»، تشاينا ديلي، 7 سبتمبر 2006.

24. الشفافية العالمية، www.transparency.org، سي بي أي، 2008.

25. آي إم إف، المجلس التنفيذي يصادق على 84.4 مليون دولار لدعم التنمية في جمهورية الكونغو، «صندوق النقد الدولي، إصدار صحفي رقم 262/04، 7 ديسمبر 2004» البنك الدولي، «إصدار صحفي رقم: wBi/392/2008» يونيو 24، 2008.

26. صندوق النقد الدولي، «تعبئة الدخل»، «مجلة التمويل & التنمية» سبتمبر 2008، 45، رقم 3.

27. ويكيبيديا، «الحاسبة» 31 مارس 2007.

28. دونا روزا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «قانون مكافحة الفساد والحوكمة السليمة» جريد الاستفسار العام (شتاء 2001).

29. «سياسة الاتحاد الأوربي الشمولية لمكافحة الفساد»، الاتحاد الأوربي، 29 أبريل 2005، 45، رقم 3.

30. «تقرير الالتزام بالمعايير والقوانين (آر أو إس سي)- جورجيا (الحاسبة والمراجعة المالية)، البنك الدولي، يناير 2007».

31. خطابات من جيمس ماديسون إلى ديليو تي باري، أغسطس 1822، خطابات جيمس ماديسون، إصدار جيلارد هانت، (وايت فيش، إم ي كيسينجر للنشر، 2007).

32. «قانون حرية المعلومات» هيرالد أند ريفيو، مستند أكاديمية ليكسيس نيكسيس، ديكاتور، أي إل، 11 مارس 2007.

33. «قانون حرية المعلومات والرئيس جيرالد فورد»، «أرشيف الأمن القومي»، 26 مارس 2007.

34. «الحكومة في قانون سطوع الشمس» 5 477 552b-U.S.C-81.

35. «مسئول المعلومات العامة»، ويكيبيديا، 29 ديسمبر 2006.

36. انظر: «دليل المواطن لاستخدام قانون حرية المعلومات» لجنة الإصلاح الحكومي، 20 سبتمبر 2005، و «زيادة فرص النجاح لكبار مسئولولي المعلومات- الاستفادة من خبرات المنظمات الرائدة» 01-Gao-376G، فبراير 2001.

37. ويليامز كلينتون، «قانون حرية المعلومات» مذكرة لرؤساء الإدارات والمؤسسات، 4 أكتوبر 1993.

38. «صمت- تقرير دولي حول الرقابة والتحكم في الإنترنت» معهد المجتمع المفتوح، سبتمبر 2003، ومعهد المجتمع المفتوح، 2008، www.freedominfo.org.

39. نفس المصدر

40. نفس المصدر

41. «اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد (هوخ كوخ)» ويكيبيديا، 22 فبراير 2007.

42. «البعثة & التعهدات»، لجنة هوخ كوخ المستقلة لمكافحة الفساد، حول ICAC، 2004.

43. كريس إتش دريلزما، «هيكل منظمة الطيران المدني بهوخ كوخ» استراتيجيات ناجحة لمكافحة الفساد حول العالم، 2000، 24-30.

44. هيدا بايرون، «الحملة السرية لمكافحة الفساد الخاصة بهوخ كوخ» صوت أمريكي، 25 يوليو 2006.

45. «لوحة تسجيلات النجاح الاقتصادي بهوخ كوخ» مجلس التنمية التجارية بهوخ كوخ، 2000-2007.

هل نتعلم من درس العراق؟

73. نفس المصدر.
74. مكتب SiGir، "التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس" 30 يوليو 2008.
75. بن لاندو، uPi، "تحليل: مراجعة مالية جديدة لعائدات النفط العراقي" 3 نوفمبر 2008 و KPMG إنترناشيونال، تمويل التنمية بالعراق، نتائج مؤقتة (مسودة) للوضع بتاريخ 30 يونيو 2008، اجتماع أي أم بي خلال الفترة من 20-21 أكتوبر 2008 «استعراض المعلومات المالية للحكومة المؤقتة تقدمها هيئة المراجعة المالية المستقلة».
76. SiGir، "التقرير الربع سنوي إلى الكونجرس" 30 أكتوبر 2008، 4.
77. مكتب SiGir، "التقرير الربع سنوي والنصف سنوي إلى الكونجرس" 30 يوليو 2008، 85.
78. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «استراتيجية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الخاصة بمكافحة الفساد» 11، PD-aCa-557، واشنطن، DC، يناير 2005.
- 2005.
79. Nigel r.F. alwyn-Foster، "تغيير الجيش لعمليات مكافحة التمرد"، Military Review (نوفمبر-ديسمبر 2005)، 2-15.
80. بروس هوفمان، داخل الإرهاب، (OH: صحافة جامعة كولومبوس، 1998)، الفصل الأول، وجون أ. Nagl، كيفية شرب الحساء بالسكين (II): صحافة جامعة شيكاغو، 2005، 195.
81. ديفيد إتش بيتروس، «نص: اللواء بيتروس في طريقه إلى العراق» جلسة الاستماع إلى لجنة الخدمات العسكرية، 23 يناير 2007، مراجعة عسكرية، (مارس-أبريل 2007)، 2.
82. إلسوورث بانكر، سفير الولايات المتحدة لدى فيتنام، «إدارة الوثائق الأمريكية» 19 يوليو 1972.
83. بين دبليو هينمان جي آر، وفريتز هينمان، «الحرب الطويلة ضد الفساد»، الشؤون الخارجية (مايو/يونيو 2006).

Oil, Corruption, and Threats to Our National Interest: Will We Learn from Iraq?

Luis Carlos Montalván

Originally published in the English January-February 2009 Edition.